الذكاء الاصطناعي وأثره في خدمة المجال الإفتائي

الفرص المستقبلية والتحديات الأخلاقية والشرعية

(بحث مقدَّم إلى المؤتمر السنوي العاشر لدار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم)

إعداد

إدارة المؤشر العالمي للفتوى بدار الإفتاء المصرية

المقدمة:

لا شك أن مصطلح الذكاء الاصطناعي أصبح من أكثر المصطلحات التي تتكرر في واقعنا اليوم، وازداد استخدامه بشكل كبير، وأضحى واحدًا من أكثر الأمور الملحة التي يتم النقاش حولها بين الباحثين والمطورين في المجال التكنولوجي من جهة، ومختلف المتخصصين في شتى المجالات من جهة أخرى؛ فالروبوتات أصبحت تزاحم البشر، وطرقت العديد من المجالات كالطب والجراحة والتعليم والإعلام وأنظمة التسليح والتصنيع ... وغيرها الكثير، الأمر الذي يضعنا أمام افتراضات خفوت ثورة السوشيال ميديا مقابل توهج تكنولوجيا الميتا فيرس والعالم الافتراضي والروبوتات خلال الفترة القادمة.

لذا كان من الضروري الوقوف على تأثير تلك الثورة التكنولوجية على المجال الديني والإفتائي، والتعرف على تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي على صناعة الفتوى كمحاولة للاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات المحتملة، فقد حثَّ الإسلام على العلم والتعلم، وظهرت قيمته في العديد من الآيات القرآنية، كقوله تعالى: **{وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}** [يوسف: 76]؛ وقوله تعالى: **{وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}** [الإسراء: 85] وفي قوله عز من قائل: **{يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}** [المجادلة: 11]، فالاستفادة من التطور التكنولوجي في خدمة الأمة الإسلامية وتسهيل الحياة الإنسانية واقع لا بد من معايشته واستغلاله فيما يخدم المسلمين دون المساس بالأحكام الشرعية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

الملخص:

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على صناعة الفتوى، من خلال تحليل أبعادها الأخلاقية والشرعية واستكشاف فرص توظيفها وتحدياتها، وقد كشف البحث

عن تعدد الآراء حول استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، التي اتفقت غالبيتها على ضرورة ضبطه بضوابط شرعية دقيقة تضمن عدم الإخلال بثوابت الدين وأصول الفتوى.
كما عرض البحث التحديات الأخلاقية المترتبة على توظيف هذه التقنية، وأبرز نقاط القوة والفرص المستقبلية التي قد تسهم في تطوير العمل الإفتائي إذا ما استُخدمت ضمن أطر مؤسسية منظمة وتحت إشراف العلماء المتخصصين، ثم اختتم البحث بجملة من التوصيات التي تدعو إلى ضرورة بناء أطر تشريعية وأخلاقية لاستيعاب هذه التحولات التقنية.

الكلمات المفتاحية: (الذكاء الاصطناعي، الفتوى، الضوابط الشرعية، أخلاقيات العمل الإفتائي).

تساؤلات البحث:

يطرح البحث عددًا من التساؤلات والإشكاليات الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى، ومن أهمها:

- كيف ستتعامل هذه الأنظمة مع الأسئلة ذات الطابع الإفتائي المتضارب؟ ومدى قدرة الروبوتات على إصدار الفتاوى الصحيحة المكتملة الأركان، التي تُراعي الأصول الشرعية من جهة، وتحاكي الواقع المتغير من جهة أخرى؟
- ما مدى صلاحية هذه الأنظمة للقيام بوظائف الهداية والإرشاد وتقديم الموعظة الحسنة للإنسان، وهل ستخضع الفتوى التي تُنتجها هذه التقنيات لمراحل العملية الإفتائية الأربعة المعتمدة؟ وهل ستأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجغرافية والثقافية بين المجتمعات الإسلامية؟
- مدى إسهام تلك الأدوات في ضبط المجال الإفتائي أم أنها ستزيد من تفشي ظاهرة "فوضى الفتاوى" وانتشار الشائعات المتعلقة بأمور الدين؟

- ما مدى ضمان حيادية الخوارزميات وعدم تأثرها بقيم ومعتقدات وأهواء القائمين على تصميمها، بما قد يؤدي إلى تحيزات تتعارض مع ثوابت الدين الإسلامي؟

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عينة مكونة من (100) مادة متنوعة من الفتاوى والأبحاث والدراسات والآراء الفقهية الصادرة خلال الخمس السنوات الأخيرة، وتم اختيارها عشوائيًّا وفق معايير محددة: أن تكون ذات صلة مباشرة بموضوع الذكاء الاصطناعي أو إحدى تطبيقاته التقنية المؤثرة على العمل الإفتائي، وتعكس الأبعاد الأخلاقية والشرعية والتقنية، وصادرة من مصادر موثوقة، فقد تم الاعتماد على محتوى عدد من المصادر الرسمية وغير الرسمية التي تصدر الفتاوى، مثل مواقع دور الإفتاء الرسمية (دار الإفتاء المصرية، دائرة الإفتاء الأردنية، مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي)، إضافةً إلى قواعد البيانات الإلكترونية للأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، فضلًا عن متابعة عدد من المواقع الإخبارية الناشرة للفتوى عبر المنصات الرقمية.

خطة البحث: تضمن البحث مقدمة وخمسة مباحث، وخاتمة، وجاءت المباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والمجال الإفتائي

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي والمصطلحات المرتبطة به

المطلب الثاني: المفاهيم التأصيلية للفتوى والمفتي الذكي

المبحث الثاني: ضوابط الفتوى بين المفتي البشري والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للعملية الإفتائية

المطلب الثاني: إمكانية تحقق شروط الفتوى وضوابطها في الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: التحليل الرباعي لتقييم فرص ومخاطر توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء

المطلب الأول: نقاط القوة والفرص المستقبلية

المطلب الثاني: نقاط الضعف والتحديات الأخلاقية والشرعية

المطلب الثالث: التهديدات المحتملة على صناعة الفتوى

المبحث الرابع: التناول الإفتائي لتقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مشروعية الذكاء الاصطناعي في الشريعة

المطلب الثاني: التناول الإفتائي للغرض من الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامه

المطلب الثالث: التكسب من الذكاء الاصطناعي

المطلب الرابع: التجارب المعاصرة في استغلال الذكاء الاصطناعي في المجال الديني والإفتائي

المبحث الخامس: الرؤية الاستشرافية وسبل مواكبة مؤسسات الفتوى لتطورات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مسائل شرعية مستجدة تحتاج إلى بحث وتأصيل

المطلب الثاني: توصيات لتطوير العمل المؤسسي الإفتائى لمواكبة عصر الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والمجال الإفتائي

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي والمصطلحات المرتبطة به

أ- مفهوم الذكاء الاصطناعي

تعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي، إلا أنها تتفق في مجملها على أنه فرع من فروع علوم الحاسوب وعبارة عن أداة وتقنية مستحدثة تُساعد على التفكير والتعلّم واتخاذ قرارات تشبه البشر، ويُستخدم في يومنا الحالي في الترجمة والتعليم والطب والمحادثات وكثير من الأمور، ويتم ذلك من خلال مجموعة من التقنيات التي يصممها الإنسان اعتمادًا على خوارزميات وبرمجيات محددة، وقد ذهبت إحدى التعريفات إلى أن مصطلح الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) يشير إلى القدرة على التحكم في أجهزة الروبوت أو الأجهزة الرقمية باستخدام جهاز حاسوب يُقلد ويحاكي العمليات الحركية والذهنية التي تقوم بها الكائنات المتطورة كالإنسان، ومع التطورات الهائلة للحواسيب تبين أن باستطاعتها القيام بمهام أعقد مما نعتقد بحيث يمكنه استكشاف وإثبات النظريات الرياضية المعقدة، وأيضًا يمكنه لعب الشطرنج بمهارة عالية، ويتميز بسرعة إنجازه للمهام بدقة عالية، ويتصف بسعة تخزين كبيرة.[1] وعرفته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بأنه: "أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي، واختيار أفضل إجراء لتحقيق أهداف محددة".[2]

---

[1] إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، مارس 2021.

[2] مقال بعنوان: نبذة عن الذكاء الاصطناعي، من الموقع الرسمي للهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي: وقد أخذ من https: / /sdaia.gov.sa /ar /SDAIA /about /Pages /AboutAI.aspx، تاريخ الزيارة: 9/ 7/ 2025.

ب- تعريف الروبوت

من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تم التوصل إليها تصميم آلات تحاكي هيئة الإنسان، فيما يُعرف بالإنسان الآلي أو «الروبوت»، وكانت المرة الأولى التي ظهرت فيها كلمة "robot" عام 1921 حين استخدامها الكاتب التشيكي كارل تشابيك في مسرحيته "روبوتات روسوم العالمية"، وخلال السنوات القليلة الماضية تطوّرت مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بشكل متسارع وتشعّبت تطبيقاته في الحياة العملية.[3] ونتيجة التنوع الكبير في أحجام وتصاميم وقدرات الروبوتات كان من الصعب الوصول إلى تعريف محدد لها، وتوصل العلماء لمفهوم عام للروبوت وهو أنّه آلة تعمل بطريقة ميكانيكية تقوم بتنفيذ العديد من المهام بصورة مستقلة وذلك عن طريق اتخاذ القرار بشأن بعض الإجراءات التي قامت بوضعها وتتخذ القرارات من خلالها وتُنفذها في العالم الحقيقي.[4]

ت- مصطلح "الميتا فيرس" والانتقال إلى العالم الافتراضي

ينقسم مصطلح "ميتافيرس" إلى شقّين هما "ميتا" و"فيرس"، أي الكون (Universe) باللغة الإنجليزية، ويُستخدم حاليًا للإشارة للعالم الافتراضي ثلاثي الأبعاد المشترك، كما يُستخدم للإشارة إلى عوالم متعدّدة عبر منصات مختلفة من شأنها تزويد المستخدمين بتجارب شاملة وجاذبة من خلال أنشطة تفاعلية وتعاونية.[5] ومما لا شك فيه أنه سيكون

---

[3] "نحو أخلاقيات الآلة.. تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديات اتخاذ القرار"، المركز العربي للبحوث والدراسات، د. صلاح عثمان، يوليو 2022....

[4] "المسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات" دراسة مقارنة، رسالة ماجستير للطالبة سارة محمد داغر جامعة ميسان، العراق 2023، ص11.

[5] "ميتافيرس. دراسة موجزة"، هيئة الحكومة الرقمية، المملكة العربية السعودية، مايو 2023، ص2.

لذلك مردود واضح على الواقع الإفتائي وسيخلق الكثير من المسائل التي ستحتاج إلى إصدار فتاوى مستجدة وسريعة؛ لأنها بمثابة بوابة لعالم جديد بلا قيود أو رقابة، وقد شهد العالم خلال الآونة الأخيرة عددًا من التجارب الافتراضية، فشاهدنا تداول الأخبار حول عقد قران هنديين عبر تقنية الميتافيرس، وتمكين والد العروس المتوفى من حضور هذا الحفل.[6] وهو ما أثار الجدل حول حكم الشرع في استخدام هذه التقنية في مقابلة الموتى والزواج عن بُعد، كما طرحت المملكة العربية السعودية تجربة زيارة الكعبة المشرفة ورؤية كافة أركانها والمسجد النبوي افتراضيًّا بتقنية ثلاثية الأبعاد، ودشنت المملكة أيضًا مبادرة "الحجر الأسود الافتراضي"، حيث يصبح بالإمكان لمس الحجر افتراضيًّا وغيرها من المبادرات التي تتطلب يقظة إفتائية تدرس وتحلل كافة التعاملات المرتبطة بتلك التقنيات المستحدثة.

ث- شات جي بي تي (Chat GBT)

تعد تقنية (chatgpt) من أهم تطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعي في وقتنا الحالي، وهو عبارة عن روبوت أو برنامج ذكاء اصطناعي، مصمم لتوليد محادثات شبيهة بالبشر وفق مدخلات المستخدم، تعمل على استخدام خوارزميات التعلم الآلي لتحديد الأنماط في النص وتحليل السياق وتوليد استجابات طبيعية؛ إذ تتحاور التقنية مع المستخدم وتجيب على ما يطرح عليه من أسئلة بشكل مفصل، طورتها شركة أبحاث الذكاء الاصطناعي "أوبن أيه آي" (OpenAI) بمدينة سان فرانسيسكو وتم إطلاقه في نوفمبر 2022م. ويمكن استخدامه في إنشاء المحتوى، مثل: كتابة المقالات والنصوص الإبداعية، والمساعدة في كتابة الأبحاث وغيرها.[7]

---

[6] حفل رقمي ضخم... زوجان هنديان يخططان لأول زفاف في «الميتافيرس»، صحيفة الشرق الأوسط، يناير 2022 وقد أخذ من https://2u.pw/JN0Pi

7 وعود وتحديات الذكاء الاصطناعي للغة العربية، مجلة أرامكو وورلد، مايو 2024، تاريخ الزيارة 9/ 7/ 2025.

المطلب الثاني: المفاهيم التأصيلية للفتوى والمفتي الذكي

أ. الفتوى لغةً:

الفتوى لغةً: اسم مصدر بمعنى الإفتاء يقال أفتيته إذا أجبته عن مسألة.[8] يقول الله –تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ}[النساء: 127] –أي يظهر ويبين لكم ما استفسرتم عنه والإفتاء مصدر والجمع الفتاوي والفتاوى والفتاء والفتيا والفتوى، والفتوى: ما أفتى به الفقيه، الفتح في الفتوى لأهل المدينة.[9]

8(لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري، ج15، ص145، ط/ دار صادر– بيروت.

9(المصدر نفسه ص 148.

ب. الفتوى اصطلاحًا

هناك عدة تعريفات للمعنى الاصطلاحي للفتوى عند الفقهاء، منها: القول الأول: "الفتوى إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة".[10] والقول الثاني: هي بيان حكم المسألة.[11] والقول الثالث: هي تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه، وهذا يشمل السؤال في الوقائع وغيرها.[12] والقول الرابع: بأنها "هي الحكم الشرعي؛ يعني ما أفتى به العالِم، وهي اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم".[13]

وجميع التعريفات السابقة تشترك في أن الفتوى: بيان الحكم الشرعي لمن يسأل عنه، ولقد وردت كلمة الفتوى في كتاب الله تعالى في آيات، منها: قوله سبحانه وتعالى: **{فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَا ۚ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ }**[الصافات:11]، وقال جل جلاله: **{يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ}**[النساء:176]، وقوله عز وجل: **{وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِن}**[النساء:127].

ت. المقصود بمصطلح "مفتي روبوت":

يُقصد بمصطلح "المفتي الروبوت" تقديم خدمة إفتائية تفاعلية من خلال أداة أو تقنية ترد بشكل تلقائي على أسئلة المستفتين دون الحاجة إلى المواجهة المباشرة بين المفتي

---

[10] القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684ه)، الذخيرة، دار الغرب السالمي -بيروت، (ط1/ 1994م). 12/ 121.

[11] الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني) المتوفى: 816ه (كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان،) ط1/ 1423ه-1983م (،) ص:32.

[12] الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، ج32، ص20.

[13] عميم الإحسان محمد المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان)1421ه-1986م (،) ط1/ 1424ه-2223م (،) ص:162.

والمستفتي، وقد يأخذ عدة أشكال، منها: برمجيات دردشة (Chatbots) تعمل عبر تطبيقات الهواتف الذكية، أو مواقع إلكترونية مخصصة، أو حتى مجسّمات آلية (روبوتات) مزودة بواجهات تفاعلية صوتية أو مرئية، وتقوم هذه النظم بتحليل سؤال المستخدم ثم استخراج الإجابة الأنسب من خلال تقنيات المعالجة اللغوية الطبيعية والتعلّم الآلي.

المبحث الثاني

ضوابط الفتوى بين المفتي البشري والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للعملية الإفتائية

إن صناعة الإفتاء من الصناعات العلمية المعقدة التي تحتاج إلى الجمع بين حصيلة علمية ومهارات ذهنية في تصور الواقعة وتكييفها وتنزيل الأحكام الشرعية عليها، وتتواءم هذه العلوم والمهارات في سلسلة متراتبة تمثل أربع مراحل أساسية هي: مرحلة التصوير ومرحلة التكييف ومرحلة بيان الحكم ومرحلة الإصدار؛ لتخرج بعدها الفتوى في صورتها التي يتلقاها المستفتي.[14] فالفتيا منصب عظيم، لا يجوز اقتحامه إلا لمن توافرت فيه أدوات الاجتهاد والعلم الراسخ، وقد جاءت النصوص النبوية محذّرة من الفتوى بغير علم، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((**مَنْ أُفْتِيَ بِفُتْيَا غَيْرَ ثَبْتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ**)) (رواه أحمد وابن ماجه).

والفتوى المنضبطة، هي بيان حكم الله ـ تعالى ـ بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول، وفق معاييرها.[15]، ويمكن تعريفها بأنها الفتوى التي تؤدي الغرض الشرعي منها

---

[14] مجلة جسور، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، العدد 20.

[15] بحث الإفتاء (حقيقته– وآدابه– ومراحله)، الأستاذ الدكتور علي جمعة، مؤتمر الفتوى وضوابطها التي ينظمها المجمع الفقهي الإسلامي، ص 7.

دون خلل في المنهجية الإفتائية ولا يترتب عليها مفسدة، وهناك مجموعة من الأسئلة التي يمكن طرحها عند تقييم مدى انضباط الفتوى عبر مختلف الوسائل التقليدية والجديدة، وهي: هل الفتوى ستكر على المقاصد الشرعية بالبطلان؟ هل خالفت نصًّا مقطوعًا به أو إجماعًا متفق عليه أو قاعدة فقهية مستقرة؟ هل الحكم على الفتوى كان حكمًا صحيحًا؟ هل تم نقل الحكم عن مذاهب الأئمة المعتبرة أو بالتخريج عليها؟ هل تم الاستنباط مباشرة من الأدلة بالشروط المقررة؟ هل تم اختيار فقهي للمسألة أم ترجيح لها؟ هل تم إدراك الواقع إدراكًا صحيحًا في الفتوى؟ هل كان الحكم مناسبًا للفتوى؟ هل تم فحص مآلات الفتوى والتأكد أنها حقيقة وليست متوهمة؟ هل تم مراعاتها للأعراف؟ هل تم التوازن بين المصالح والمفاسد؟[16] ومن هنا يمكن تحديد أبرز ضوابط العملية الإفتائية من خلال توضيح الضوابط المرتبطة بكل من المفتي والمستفتي.

أ. ضوابط تتعلق بالمفتي

لا بد لمن يتصدى للإفتاء مراعاة الضوابط الشرعية للفتوى، وإلا ما كان يقوم به مثار فتنة بين الناس؛ ونظرًا لكون المفتي قائمًا في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم ونائبًا عنه في تبليغ الأحكام، فقد وضع العلماء عددًا من الشروط والآداب التي بتحصيلها يتأهل العالم لهذه المرتبة الرفيعة في الدين؛ تتمثل أهمها فيما يلي: الإسلام- العقل- البلوغ- العلم- التخصص- العدالة- الاجتهاد- جودة القريحة- الفطانة والتيقظ.[17] وتتمثل أبرز ضوابط الفتوى فيما يلي:

- **"الاعتماد على الأدلة الشرعية"**؛ فالأدلة الشرعية التي يستند إليها المفتي في فتواه هي مصادر التشريع الإسلامي نفسها، إلا أن الفقهاء ميزوا بين نوعين من المفتين:

[16] مجلد "الفتوى والإعلام الجديد"، المؤشر العالمي للفتوى، دار الإفتاء المصرية 2022.

[17] البيان لما يشغل الأذهان، الأستاذ الدكتور علي جمعة، جـ 2 المجلد 2، دار المعارف، 2015، ص 145.

المجتهد؛ وهنا عليه أن يصدر فتواه من مصادرها الشرعية الأصلية ولا يجوز له التقليد. والمقلد؛ فإذا كان المفتي مقلدًا لمذهب من المذاهب فيفتي من مذهبه، وذلك لأنه مبلغ علمه، ويجوز له الفتوى بالأقوال في مذهبه إذا رجحه الدليل، ويحرم عليه أن يفتي بالهوى.

- وسطية الفتوى؛ يقصد به وجوب أن يُغلّب المفتي روح التيسير والتخفيف على التشديد والتعسير؛ فالشريعة الإسلامية مبنية على التيسير ورفع الحرج عن الناس، وهذا هو منهج الصحابة الكرام ومن تخرج عليهم، فهو مستمد من قوله تعالى **{يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}**]البقرة:185[، وقوله تعالى **{وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}**]الحج:78[.
- ضابط نص الفتوى؛ ويقصد به أن تكون الصيغة دالة على الفتوى من حيث اختيار الألفاظ ووضوحها ودلالتها على المستفتى به، وأن تكون الصيغة دالة على الجزم والتأكيد فلا يقبل التردد والشك فيها.
- سلامة الفتوى من الغموض: فقد أمر الله تعالى نبيه الكريم بالبلاغ المبين، وذلك في قوله تعالى: **{وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}**]النور: 54[، لذا كان من وضوح الفتوى خلوها من المصطلحات التي يتعذر على المستفتي فهمها، وسلامتها من التردد في حسم القضية المسئول عنها.
- مراعاة ظروف تغير الفتوى؛ فالفتوى متغيرة، وتختلف باختلاف الجهات الأربع (الزمان والمكان والأشخاص والأحوال) ولا يُنكر أحد تغير الفتوى بتغير هذه الجهات، وإنما نسب التغيير لتغير الزمان في كلام بعض أهل العلم؛ لأن الزمان هو

الوعاء الذي تجري فيه الأحداث والأفعال والأحوال، وهو الذي تتغير فيه العوائد والأعراف، فنسبة تغير الفتوى لتغير الزمان من هذا الباب.[18]

وكما أن هناك آداب وأخلاق لإصدار الفتوى في البيئات التقليدية، هناك أيضًا إرشادات يجب اتباعها في المجال الرقمي، للحفاظ على دقة وصحة الفتاوى والأحكام الشرعية، ومن أبرزها:

- يجب على المفتي أن يحرص في الفتوى على موافقة الشرع، وتحقيق المقاصد الشرعية، والمصالح العامة، ..... ويتحرز ما يؤدي إلى فتنة، أو يلحق أذى بالناس، أو يؤدي إلى التنازع أو تفريق الصفوف، وعليه الامتناع عن الفتوى إن علم أن المستفتي يريد بالفتوى اتباع الهوى، وليس الحق، وأنه يريد استغلالها للترويج لأمر غير مشروع.[19]
- أن يكون القائم بالإفتاء عالمًا متخصصًا في العلوم الشرعية، ملمًّا بالمذاهب الفقهية عامةً وبمذهب المنطقة التي يوجه إليها البث خاصةً، وعارفًا بالنوازل الفقهية، مع الالتزام بطرق الاستدلال الشرعية لضبط الفتوى.[20]
- أن يعرّف المفتي بنفسه ويكشف عن الجهة التي ينتمي إليها، ويراعي اختلاف أحوال الناس وبلدانهم، فالفتيا تختلف باختلاف الزمان والمكان، خاصة مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة ووصول الفتاوى إلى جمهور واسع.

---

[18] – ضوابط الإفتاء، علي محمود الزقيلي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 3، العدد 3، 2006، ص 143 – 153.

[19] الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير، دمشق– سوريا، 2004م: ص 398.

[20] الوجيز في أصول الفقه: الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، 2001م: ص402.

- أن يتجنب إثارة المهاترات والمناقشات العقيمة التي تسبب البلبلة والفتن بين الناس، ويبتعد عن طرح القضايا الخلافية أمام العامة تجنبًا لإحداث التشويش والشكوك لديهم.
- أن يكون حذرًا من محاولات بعض وسائل الاتصال استغلال الفتوى لصالح جهات محددة، وألا يتعجل في إصدار الحكم إذا لم تتوافر لديه المعلومات الكافية، بل عليه تأجيل الفتوى لحين البحث أو الاستشارة من أهل العلم.

ب. ضوابط تتعلق بالمستفتي

في عصر التكنولوجيا الحديثة قد لا يسمح الفضاء الرقمي بالكشف عن هوية المستخدم الجالس خلف الشاشات مما يعطي أريحية وشعورًا بالانفصال عن الحياة الواقعية، وفي عملية طلب الفتوي يجب على المستفتي التحلي بجملة من الأخلاق، إذ يشترط في الفتوي الإلكترونية ما يشترط في الفتوي التقليدية من الاحترام واللياقة، ومن أهم هذه القيم:

- الصدق والأمانة في طرح السؤال وعدم انتحال غير الواقع: طالب الفتوى ينبغي أن يكون طالبًا للحق، سائلًا عن حكم الله تعالي ليعمل به، لذا كان الصدق والشفافية عند طلب المشورة من أهم الاعتبارات الأخلاقية، فتقديم معلومات كاذبة لا يضر بالفرد الذي يطلب المشورة فحسب، بل يؤدي إلى إعطاء فتوى غير مطابقة للواقع، ويجب على المستفتي مصارحة نفسه قبل مفتيه، فإن علم أن ما قاله للمفتي هو خلاف الواقع فلا يجوز له أن يعمل بما أفتاه المفتي على ظاهر ما قاله؛ لأن السائل لو صدق المفتي لما كانت الفتوى على هذا الوجه، ولا يظن المستفتي أن مجرد فتوى الفقيه تُبيح له ما

سأل عنه إذا كان يعلم أن الأمر بخلافه في الباطن؛ سواءٌ تردد أو حَاكَ في صدره لعلمه بالحال في الباطن.[21]

- الإحسان، بحفظ الأدب مع المفتي: من المهم اتباع نصائح المفتي وأحكامه، والثقة بعلمه ومعرفته، وأن توجيهاته تعتمد على سنوات من الدراسة والتأمل، وأن تنفيذ فتواه اتباع لأحكام الإسلام، أو على الأقل إذا أضمر في نفسه رفض الفتوى والعزم على ترك العمل بها وسؤال غيره لم يظهر ذلك أمامه، كما يعد.
- التواضع وعدم التكبر والمجادلة: ينبغي للعامي أن لا يطالب المفتي بالدليل ولا يقل لم قلت فإن أحب أن تسكن نفسه بسماع الحجة طلبها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة.[22]
- عدم نشر بيانات شخصية وهمية قد تؤثر على طبيعة الجواب والفتوى، فأحيانًا يسأل الرجل باسم المرأة أو العكس أو يسأل الشاب بوصفه شيخًا كبيرًا أو بالعكس، وقد يدلس في مكان إقامته، مما يؤثر موضوعيًا على دقة الجواب، وبالأخص في المسائل التي تتعلق بتغيير الأحوال، فنرى أن الفقهاء يفرقون في حكم القبلة لصائم بين الشاب والشيخ.[23] وأن يقصد المستفتي من استفتائه وجه الله تعالى، بأن يخلص لدينه ويبتعد عن حب الظهور أو محاولة مغالطة المفتي.

ت. ضوابط تتعلق بالوسيلة الإعلامية

---

[21] صناعة الإفتاء، د. علي جمعة، (ص94 و95).

[22] آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي، ص85، ط/ دار الفكر، دمشق.

[23] ضوابط الإفتاء في وسائل الاتصال الحديثة، ملا عبد الله سعيد كرتكي، من منشورات اتحاد علماء الدين الإسلامي في كوردستان.

لم تعد عملية الفتوى بين المفتي والمستفتي فقط، بل باتت الوسيلة الإعلامية تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على الحالة الإفتائية؛ لذا من المهم أن تتحلى تلك الوسائل التي تلعب دور الوسيط بعدد من الضوابط والأخلاقيات، من أهمها:

- مراعاة تخصص من يفتي في البرامج والقنوات؛ فمن يتكلم في باب من أبواب العلم لا يلزم أن يحسن الفتوى في غيره، وهذا ما عبر عنه الأصوليون قديما بمبدأ تجزؤ الاجتهاد.
- ضرورة قيام سلطة الإفتاء في كل بلد بالتعريف بأهل العلم الثقات، بهدف منع غير الأكْفاء من اقتحام مجال الإفتاء عبر وسائل الإعلام.[24]
- أن تكون تلك الوسائل على قدر من النزاهة والنقاء وأن تنأى بنفسها عما يخل بهذه الرسالة العظيمة، فمن غير الجائز أن يظهر المفتي على شاشة أو قناة مخصصة للدعوة إل الكفر والإلحاد أو صفحة تدعو إلى الرذيلة.
- عدم سعي وسائل الإعلام خلف ما يسمى بالترينـد وتحقيق الشهرة والانتشار، واقتطاع أجزاء من الفتاوى لتحقيق المزيد من القراءات والتفاعلات على حساب مضمون الفتاوى وأحكامها.
- عدم نشر الفتاوى التي تثير الجدل وتنشر الفتنة بين الشعوب وعرضها على العوام.

المطلب الثاني: إمكانية تحقق شروط الفتوى وضوابطها في الذكاء الاصطناعي

كافة الضوابط المرتبطة بالعملية الإفتائية تؤكد أن الإفتاء ليس مجرد استنباط آلي للحكم، بل يستند إلى شروط علمية وروحية تعتمد على العلم الشرعي الراسخ وفهم الواقع وتحمل

[24] ضوابط الإفتاء في أجهزة الإعلام والوسائط الالكترونية"، عبد الرازق عبد المجيد ألاور، مجلة كلية الدعوة والإعلام، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد 4، 2018، ص22.

المسؤولية الأخلاقية والشرعية عن الفتوى أمام الله والجميع، وهو ما قد يفتقده الذكاء الاصطناعي عند إصداره للفتاوى، فرغم قدرة تلك التقنيات على تجميع وعرض النصوص وأقوال الفقهاء، لكنه لا "يفهم" النصوص كما يفهمها الفقيه المجتهد، ويعتمد على البيانات المقدمة إليه من قبل المستفتي ولا يستطيع إدراك السياقات الاجتماعية والنفسية المعقدة له بخلاف المفتي الذي يدرس واقع المستفتي والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به قبل إصداره للحكم الشرعي، وفي الوقت الذي يجب أن يتحرر فيه المفتي من الهوى ويخلص النية لله عند إصدار فتواه، يتأثر الذكاء الاصطناعي بالتحيزات البرمجية والخلفيات الدينية للقائمين عليه، فهو يعتمد على خوارزميات البرمجة المدخلة له فقط.

وأكد عدد من الباحثين والدارسين أن حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء فيه تفصيل حسب أنواع الفتاوى، النوع الأول: فتاوى لا تتعلق بظروف شخص بعينه، ولا تخضع لموازنة مصالح ومفاسد معينة، فهذا تجوز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الفتوى فيه بشرطين: أن تكون الجهة التي دعمت هذا الذكاء الاصطناعي جهة موثوقة، وأن يكون عند المستفيد منه الحد الأدنى من استيعاب الدلالات اللغوية. النوع الثاني: الفتاوى التي بُنيت على أعراف، أو لابستها ظروف تتغير بها الفتوى عادة، فهذا لا يجوز أن يعتمد المستفتي عليه في أخذ الفتوى. كما يظهر أثر الذكاء الاصطناعي في اختلاف العلماء من خلال معرفة قول الأكثر، ومعرفة معتمدات المذاهب، وغيرها من الإفادات التي تقلل من هامش الخلاف الفقهي وتعين على استثماره الاستثمار الأمثل.[25]

وعلى المتصدرين للإفتاء التنبه لعدة أمور قد تنتج عن الاستخدام الخاطئ لتلك التقنيات، والرجوع للضوابط التي وضعها العلماء شرطًا للإفتاء وصلاحية المفتي، فيسقطونها على هذه

[25] الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء، دكتور مطلق جاسر الجاسر (٢٠٢٤). عدد خاص. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٣٩ ، ٢٢٧ .

التقنيات الحديثة ومنها الروبوت، فكما أن المفتي قد يلتبس عليه السؤال أو يتعرض للخطأ في إصدار الفتوى فكذلك الروبوت، فينبغي الاستعانة بالمتخصصين لبرمجة هذا الروبوت للاستفسار عن كل جوانب الفتوى قبل الإجابة وإلا فيترك الإجابة إن لم تكن هناك مدخلات مسبقة تتعلق بهذا الموضوع.

ومن الضروري عند برمجة تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الإفتائي، أن يُؤخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بالأعراف والعادات السائدة في كل بلد، مما يستدعي تخصيص برمجيات فقهية تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. إذ إن تجاهل هذه الفروق قد يؤدي إلى صدور فتاوى شاذة أو غير منضبطة بضوابط الفتوى، بما يُفضي إلى مفسدة تفوق المصلحة المرجوة من استخدام التقنية، وهو ما تؤكده القاعدة الأصولية: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح".

كما ينبغي حصر استخدام هذه التقنيات في نوع معين من الفتاوى التي تحتمل المعالجة الآلية، دون تعميمها على جميع القضايا، خصوصًا تلك التي تتأثر بالحالة النفسية والانفعالية للسائل، أو التي تحتاج إلى تواصل مباشر مع الأطراف- كما هو الحال في قضايا الطلاق والنزاعات- لأن الذكاء الاصطناعي، رغم قدراته البرمجية، لا يملك الشعور الإنساني الذي يمكنه من إدراك السياق النفسي والاجتماعي للسؤال، وبالتالي قد يفتقد القدرة على التصور الكامل للمسألة.

ومع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء، برزت إشكالية تتعلق بمسئولية الفتوى، التي انتقلت في كثير من الأحيان من جهة المفتي إلى المستفتي، إذ لم يعد النظام الذكي يميز بدقة بين الفروق الدقيقة في طريقة طرح الأسئلة، وهو ما يجعل صيغة السؤال عاملًا حاسمًا في تحديد نوع الإجابة. وبالتالي قد يتحمل المستفتي وزر سوء صياغة سؤاله أو

استخدامه في غير موضعه، وهو ما يستدعي مزيدًا من الضبط الشرعي والأخلاقي في استخدام تلك التقنيات في المجال الإفتائي.

فإدماج الوسائل التقنية الحديثة في العملية الإفتائية لا يعني بحال من الأحوال الاستغناء عن الأساليب التقليدية المتعارف عليها. فهذه الأدوات الرقمية جاءت لتعزيز الوصول إلى الفتوى وتوسيع دائرة المستفيدين منها، لا لتحل محل الطرق الراسخة في أداء هذا الدور الشرعي. إذ تظل لكل وسيلة طبيعتها ووظيفتها التي تكمل غيرها، ويظل للفتوى الشفوية المباشرة مكانتها الخاصة.

ومن الأهمية بمكان أن تخضع تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الإفتائي لتحديث مستمر، يشمل إدخال البيانات الجديدة ودمج القضايا الفقهية المستجدة التي لم تُبحث من قبل، والتي تتطلب دراسة معمقة واستنباطًا دقيقًا للأحكام من أدلتها الشرعية. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الرجوع إلى أهل الاختصاص في المجالات المختلفة.[26]

وقد انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي العديد من التجارب التي حاول فيها البعض معرفة الأحكام الشرعية والفتاوى من خلال الذكاء الاصطناعي، وأسفرت تلك التجارب عن ازدياد الحيرة بين من يرى أنه أعطاه فتوى شرعية صحيحة ومكتملة الأركان، ومن يرى أن هناك أخطاء فادحة لا يجوز التهاون معها، ومن هنا يمكن الجزم بأنه لا يمكن أن يكون مصدرًا مستقلًا للإفتاء، بل يجب أن يبقى المفتي البشري هو المسئول عن الفتوى، مع إمكانية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي كـ"مساعد ذكي"، لا كمفتي بديل؛ لذا تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير أطر أخلاقية واضحة ومنضبطة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في دعم العمل

[26] بتصرف: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات المقدمة لطلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم، نور عثمان المصري، المجلة العلمية لكلية التربية جامعة، العدد التاسع المجلد 28، سبتمبر 2022.

الإفتائي، فكل تطور تقني لا يُضبط بأخلاقيات الاستخدام، قد يتحول من أداة للمعاونة إلى مصدر للخلل والاضطراب.[27]

[27] تجربة الحصول على رأي شرعي من الذكاء الاصطناعي، تغريدة مأخوذة من الرابط

https: / /x.com /aibrahem1402 /status /1933534188268916927

المبحث الثالث

التحليل الرباعي لتقييم فرص ومخاطر توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء

المطلب الأول: نقاط القوة والفرص المستقبلية

في ظل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، برزت العديد من التطبيقات التي تجاوزت حدود الصناعات التقنية لتدخل في مجالات معرفية ودينية، ومنها مجال الإفتاء الشرعي. وبرزت إمكانية تلك الأدوات في سرعة استدعاء الأقوال والنصوص الفقهية وتقديم إجابات آنية ومتعددة اللغات لمختلف المستخدمين، وفيما يلي توضيح لأبرز الإيجابيات

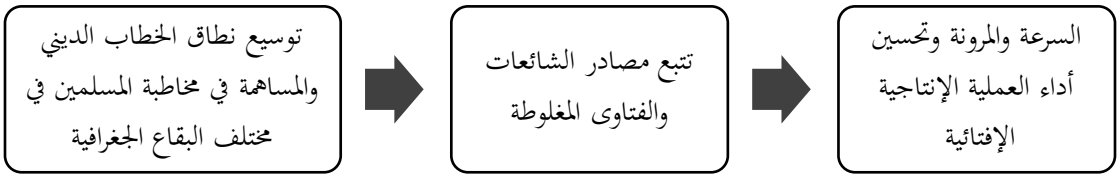

ونقاط القوة لدخول تلك التقنيات في المجال الإفتائي:

- تتميز تلك التقنيات بالسرعة والمرونة وبالتالي يمكن أن تكون سببًا في تحسين الأداء والعملية الإنتاجية الإفتائية، حيث يتمكن الذكاء الاصطناعي من تجميع كم كبير من الآراء والقواعد الفقهية في أقل وقت ممكن، ومن ثم الإجابة عن التساؤل المقدم في ثوان معدودة مما يسهل العملية الإفتائية ليس فقط للمستفتين، بل أيضًا يساعد المفتين في تجميع أكبر قدر من الأدلة الشرعية والقواعد لإصدار فتواهم للمواطنين.
- قد تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي في الحد من فوضى الفتاوى المنتشرة عبر الإنترنت والتصدي لانتشار الشائعات في حال تم توجيهها من خلال مؤسسات دينية رسمية، وتم استخدامها بشكل صحيح. فيمكن أن تقوم تلك الأدوات بتحليل النصوص ومقارنة الفتاوى المختلفة للتحقق من مصداقيتها والعثور على التناقضات.

مما يسهم في تقليل التباين في الفتاوى ويقدم تفسيرات شرعية أكثر دقة ووضوحًا، كما أن ما تتمتع به من قدرة فائقة على تتبع المصادر واستخلاص محتواها من الممكن أن يسهم في تتبع مصادر الشائعات وفحص صحة المعلومات قبل نشرها، ومن ثم منع الانتشار السريع للفتاوى غير المنضبطة والمعلومات المضللة.

- تعد مخاطبة المسلمين في مختلف أنحاء العالم من التحديات التي تواجه العديد من المؤسسات الإفتائية، وبالتالي فإن استغلال ميزة الترجمة الآلية للنصوص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي سيلعب دورًا قويًّا في مساعدة المجتمعات غير الناطقة باللغة العربية من فهم وتفسير النصوص الدينية بطريقة أكثر سهولة ويسر؛ مما يسهم في توفير فتوى عابرة للحدود تساعد المسلمين المقيمين في الخارج من الحصول على الفتوى الصحيحة من مصادرها الرسمية الموثقة.
- يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي العلماء والباحثين في تحليل وتفسير نص القرآن، من خلال تقنيات معالجة اللغة الطبيعية، وتطوير الخوارزميات لتحليل البنية اللغوية والنحو والعلاقات الدلالية في الآيات القرآنية وكشف المعاني، ولكن يعد ذلك مرهونًا بعلم الباحث وقدرته على التمييز بين التفسيرات الصحيحة والمغلوطة.

وتفتح تلك التقنيات بمميزاتها البرمجية المختلفة فرص مستقبلية واعدة لتطوير الحقل الإفتائي، فبات بالإمكان إنشاء منصات إفتائية ذكية تعزز العلم الشرعي التفاعلي وتكون مساعد ذكي للمفتي البشري.

المطلب الثاني: نقاط الضعف والتحديات الأخلاقية والشرعية

رغم الفوائد المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي، فإنه يمكن أن يحمل في طياته العديد من التأثيرات السلبية

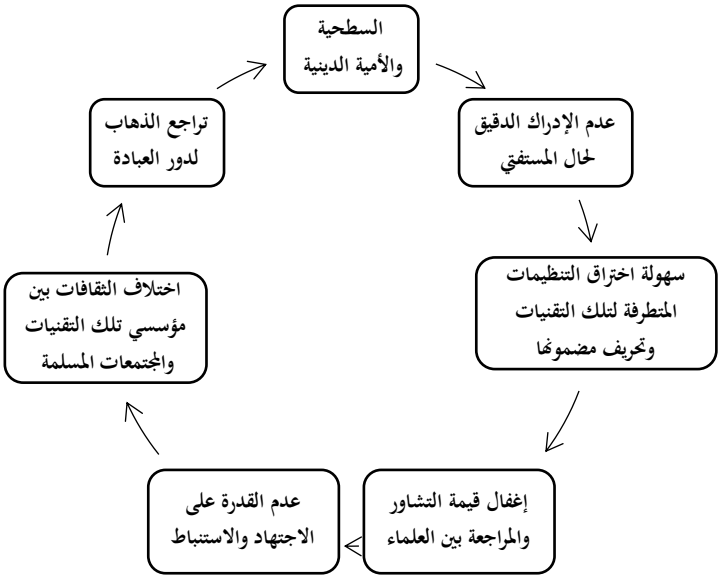

ونقاط الضعف وتحديات ترتبط بإمكانية انتشار الأمية الدينية والانفصال الروحي بين المفتي والمستفتي وتراجع الذهاب إلى دور العبادة، واستنبط البحث وجود تسع سلبيات محتملة تتمثل فيما يلي:

- احتمالية تعزيز السطحية والأمية الفكرية والدينية، فتُثير تلك التقنيات مخاوف حقيقية بشأن تأثيرها على عمق المعرفة الدينية ومستوى الوعي الفكري؛ إذ إن الاعتماد المتزايد على الآلة في الحصول على الفتاوى والمعلومات الشرعية قد يؤدي إلى إضعاف دور العقل البشري وتعطيل ملكة التأمل والتفكر، فتوفر هذه الأدوات كميات كبيرة من المعلومات في وقت قصير، قد يغري المستخدم بالاكتفاء بالنتائج السريعة والمختصرة، مما يُنتج معرفة سطحية لا تستند إلى دراسة معمقة أو فقه رصين، وهذا النمط من التلقي السريع قد يعزز مظاهر الأمية الفكرية والدينية.
- يؤدي غياب التفاعل الحي بين المفتي والمستفتي في نماذج الإفتاء المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى فقدان أحد أهم أركان العملية الإفتائية، وهو الإدراك الدقيق

لحال المستفتي وظروفه الخاصة؛ إذ إن العلاقة الشخصية والتواصل المباشر يتيحان للمفتي استحضار الأبعاد النفسية والاجتماعية والبيئية التي قد تؤثر في الحكم الشرعي، وهو ما لا تستطيع الآلة إدراكه بذات العمق. ومن ثم، فإن الاعتماد الكامل على التقنية في هذا المجال قد يُفضي إلى نوع من الانفصال الفكري والروحي، ويضعف من خصوصية الفتوى، التي يُشترط فيها أن تكون ملائمة للسائل وحاله، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تلقي العلم والفتوى من شيخ عالم يدرك الواقع ويجمع بين الفقه والتنزيل.

- احتمالية التأثير السلبي في تراجع الذهاب لدور العبادة، إذ من الممكن أن يتحول شعور الإنسان بالسكينة والراحة النفسية، الذي كان يرتبط سابقًا بالتواجد في المسجد أو التواصل المباشر مع العلماء، إلى شعور مماثل يربطه بتلك الأنظمة الرقمية التي توفر له المعرفة والإجابات بشكل سريع ومباشر، وبدون عناء البحث أو الحاجة للخروج من المنزل.
- يعد واحدًا من أخطر التأثيرات السلبية المحتملة والتي يمكن أن تستغلها عدد من التيارات والتنظيمات الإرهابية هو سهولة تعرض تلك الآلات للاختراق، ومن ثم الإزالة التلقائية للفتاوى والآراء الدينية المعتدلة ونشر الفتاوى والآراء المتشددة التي تخدم مصالحها السياسية وتساعدها في عمليات تجنيد الشباب وحصد المزيد من الأتباع لها ولآرائها المتطرفة.
- اختلاف الثقافات بين مؤسِّسي تلك التقنيات والمجتمعات المسلمة قد يتسبب في عدد من

الإشكاليات الأخلاقية، وقد يبقى الذكاء الاصطناعي غير قادر على حل بعض المسائل المعقدة التي تتطلب تفسيرًا واجتهادًا بشريًا. مثل العدالة، والحرية،

والمساواة وقد يتسبب في "إشكالية التحيز"، فلا بد أن يكون توجيه الناس في هذه القضايا مسؤولية مفتين بشريين مؤهلين.

- عدم مراعاة القواعد الأصولية في الفتوى: هذا النوع من الذكاء قد يخلط بين أصول المذاهب، فيترتب على هذا الخلط اضطراب في الفتوى؛ لأنه ليس له القدرة على الاستنباط ولا على الاجتهاد في حكم مسألة، كل ما هنالك أنه يقوم بجمع أصول المسألة من أكثر من مرجع، ويقوم بتكوين جواب للسؤال الذي طرح عليه بغض النظر عن صحة أو عدم صحة الجواب من الناحية الشرعية.
- احتمالية المساهمة في انتشار "فوضى الفتاوى"، فعلى الرغم من ذكر احتمالية مساهمة تلك التقنيات في الحد من تلك الظاهرة في نقاط القوة، فإنه قد يكون أيضًا سلاحًا فتاكًا لانتشار الفوضى الإفتائية بشكل أكبر، وذلك لعدم قدرته على التفريق بين ما هو صحيح وما هو زائف، وعرض فتاوى وآراء متشددة أو متساهلة وفقا لعمليات وكلمات البحث المبرمجة عليها دون عرض الرأي الصحيح المعتدل مما يسهم في انتشار المزيد من فتاوى غير المتخصصين وغير المؤهلين للعملية الإفتائية.
- الفتاوى الدينية تحتاج لمفتين متخصصين تبحروا في دراسة الشريعة والفقه والقرآن والسنة النبوية حتى يتمكنوا من إصدار الفتوى الصحيحة مكتملة الأركان، وليس مجرد آلة أو برنامج روبوتي قد يكون القائمون عليه ومؤسسوه لا علاقة لهم بالمجال الديني والشرعي، وليس على دراية وإلمام بكافة التعابير والاختلافات اللغوية والثقافية والقرآنية.
- الفتوى تحتاج إلى نوع من التشاور والمراجعة، فكان الصحابة يحيل بعضهم إلى بعض في الإفتاء، والتشاور في المسائل المختلفة، لا سيما المستجدات والنوازل، وسبق وأكدت دار الإفتاء المصرية على أن منهجية المشاورة في الفتوى كانت حاضرة

في أذهان السلف الصالح رضوان الله عليهم، ومارسوا هذا تطبيقًا عمليًّا كما أُثر عنهم، فقد سار على هذا النهج أبو بكر وعمر وسائر الخلفاء الراشدين.

المطلب الثالث: التهديدات المحتملة على صناعة الفتوى

يشكل إقحام الذكاء الاصطناعي عددًا من التهديدات على الحقل الديني والإفتائي، فتثير تلك التقنيات تحديات أخلاقية، تتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية، لا سيما في المسائل الشرعية المتعلقة بالأُسَر والأحوال الشخصية، فضلًا عن الحيرة في كيفية التعامل مع الإشكاليات الأخلاقية التي تتغير وَفقًا لاختلاف الثقافات بين المجتمعات كالحرية والمساواة وغيرها عند إصدار الفتاوى، كما تفتح تلك التقنيات المجال أمام التنظيمات الإرهابية لاستغلالها وتحويل هجماتها إلى هجمات فكرية إلكترونية يصعب السيطرة على تأثيرها على عقول الشباب والجيل النشء.

وفي السنوات السابقة شاهدنا ما أحدثته الثورة الرقمية من انفتاح هائل عبر مختلف المنصات الاجتماعية وتأثيرها على المجال الإفتائي فرغم ما أفرزته من إيجابيات متعددة فإنها كانت السبب في انتشار ما يُعرَف حاليا بظاهرة فوضى الفتاوى، وهو ما يثير تخوفًا حيال تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضًا وما ستفرزه من ظواهر قد تضر بالحقل الإفتائي لصعوبة تفريقها بين الفتاوى غير المنضبطة والمعتدلة، وعدم قدرتها على التفنيد الدقيق للفتاوى التي قد تحمل آراء متطرفة ومغلوطة في ظل هذا السيل الجارف من الفتاوى الرقمية.

ويعد احتمالية تراجع قدرات المفتيين على الاجتهاد الشخصي واحدة من التحديات المحتمل حدوثها أيضًا في ظل تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وما يوفره من سهولة وسرعة في الحصول على المعلومات، وعلى الرغم من السلبيات والتخوفات فإن الاستفادة من تلك التقنيات في خدمة الأمة الإسلامية وتسهيل الحياة الإنسانية واقع لا بد من معايشته

واستغلاله فيما يخدم المسلمين دون المساس بالأحكام الشرعية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

المبحث الرابع

التناول الإفتائي لتقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي

مع ازدياد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحياة العامة، تتوسع دائرة التعاملات اليومية عبر الفضاء الافتراضي، مما قد يُفضي إلى ظهور العديد من الإشكاليات الشرعية في مجالات متنوعة مثل الزواج والطلاق، والمعاملات التجارية والمالية، والعلاقات الإنسانية وغيرها. وهذا يستوجب دراسة معمقة لهذه الظاهرة المستجدة، للوقوف على الأحكام الشرعية المتعلقة بها، وتحديد ضوابط استخدامها بما يحفظ القيم الدينية ويمنع الوقوع في المحرمات، كما تبرز الحاجة إلى توعية المستخدمين بسبل الاستفادة الإيجابية من هذه التقنية، وتوظيفها فيما يخدم مصالح الفرد والمجتمع والأمة الإسلامية.

ومن هنا ركز البحث على دراسة عينة من الفتاوى والآراء التي قاربت الـ (100) فتوى ورأي ودراسة حول كيفية تأثير تلك التقنيات على التعاملات الحياتية كعينة عشوائية، والتي كشفت عن قلة نسبة الفتاوى المهتمة بذلك المجال مقارنة بالمجالات الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أنه لا يزال أحد المجالات غير الشائعة بالنسبة لكثير من المؤسسات الإفتائية، ويعتبر حديثًا نسبيًّا ويحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد للبحث والدراسة وإصدار الأحكام الشرعية والفقهية الصحيحة، كما أن تعدد موضوعات وقضايا الذكاء الاصطناعي وتشعبها يحتاج إلى الدقة والتمهل في دراسة الأمر من مختلف جوانبه.

ويمكن القول إن تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تزال محدودة الانتشار نسبيًّا في المجتمعات العربية، مما يفسر ضعف تفاعل الناس مع قضاياها الأخلاقية والشرعية. كما يواجه بعض العلماء تحديات فنية وتقنية في مناقشة هذه المسائل بعمق. ومع ذلك، من المتوقع مع توسع تلك الأدوات وانتشارها أن يتزايد الاهتمام الفقهي بها في المستقبل القريب.

وقد أظهرت نتائج العينة محل الدراسة أن الاهتمام الإفتائي بتقنيات الذكاء الاصطناعي تركز حول ثلاثة محاور رئيسة؛ جاء في مقدمتها محور "بيان مشروعية الذكاء الاصطناعي والحكم الشرعي للتركيبة الهيكلية للروبوت"، بنسبة بلغت (48٪)، في حين احتل المحور المتعلق بـ "كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي والغرض من توظيفه" المرتبة الثانية بنسبة (37٪)، أما المحور الثالث فتمثل في حكم التكسب المالي من هذه التقنيات، وبلغت نسبته (15٪).

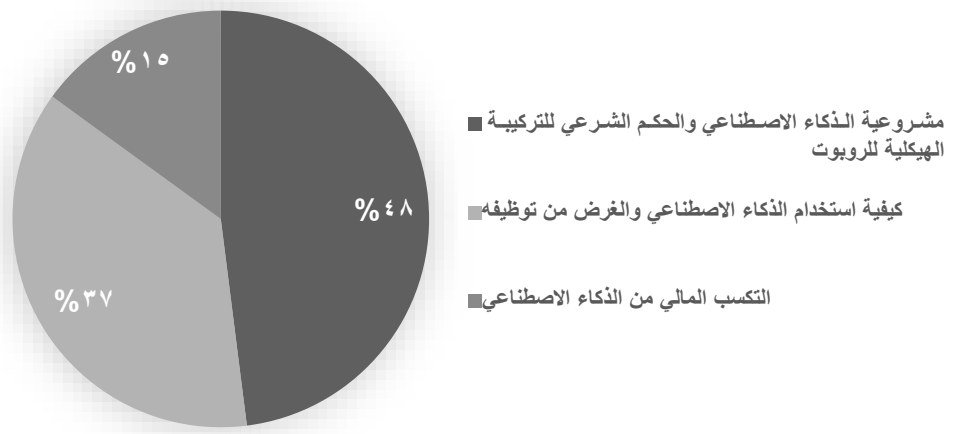

شكل يوضح نسب موضوعات الذكاء الاصطناعي في الفتاوى

المطلب الأول: مشروعية الذكاء الاصطناعي في الشريعة

توصل البحث إلى أن غالبية الفتاوى الرسمية وغير الرسمية اتفقت على مشروعية الذكاء الاصطناعي بشكل عام بوصفه علمًا من العلوم، ما لم يتضمن محظورات شرعية أو يضر بالإنسان، وأن تعميق الذكاء الاصطناعي وإنشاءه ليس فيه مشكلة، لكن البعد الأخلاقي أو الحرمانية تكون في طريقة استعماله؛ لأن الأمور بمقاصدها، فمن القواعد الفقهية المقررة عند أكثر الفقهاء: "إن الأصل في الأشياء الحل، والإباحة حتى يأتي دليل على تحريمها".[28]، وإذا

[28] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن الأشباه والنظائر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠)، ص: ٦٠. والمصري زين

فهم المسلم هذه القاعدة جيدًا، فلن يحتاج إلى السؤال عن كل شيء جديد ما دام الأصل فيه الإباحة، وليس فيه حرمة ذاتية، لأن التحريم يتعلق بكيفية الاستخدام فقط، كما هو الحال في أغلب الأدوات التكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي.

ومن أبرز المتبنين لذلك الاتجاه مفتي الجمهورية المصرية أ.د. نظير عياد، الذي أكد أن الذكاء الاصطناعي أداة معرفية يمكن توظيفها في خدمة الإسلام، بشرط أن تكون تحت إشراف جهات دينية موثوقة، نظرًا لأن هذه التقنيات لا تملك القدرة على الاجتهاد أو إدراك المقاصد الشرعية كما يفعل العلماء[29]، ولفت مفتي الجمهورية المصرية السابق د. شوقي علام، أن علوم الذكاء الاصطناعي لا تتصادم مع الدين ما تم الالتزام بالضوابط الشرعية، وأن من يمارس الذكاء الاصطناعي والعلوم الحديثة يقوم بتكليف شرعي من الله سبحانه وتعالى، واستشهد بقوله تعالى: **{قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ}** [العنكبوت: 20].[30]

كما أوضح الدكتور هاني تمام، أستاذ الفقه بجامعة الأزهر، أن الذكاء الاصطناعي في ذاته ليس محرمًا من الناحية الشرعية، بل يمكن استخدامه في الخير أو الشر حسب الغرض الذي يتم من أجله.[31]

وعن تصميم الروبوتات في صورة كائن حي، ذهبت بعض الآراء إلى عدم تعارض آلات الذكاء الاصطناعي مع تفرد الله تعالى بالخلق، وأنها ليس فيها شيء من مضاهاة صفات

الدين بن إبراهيم الأشباه والنظائر، تحقيق: زكريا عميرات بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩)، ص: ٥٦.

[29] المفتي: الإفتاء عملية بشرية بامتياز لا يمكن إدراكها بالذكاء الاصطناعي، اليوم السابع، 2025 https://2u.pw/WYTNZ

[30] د. شوقي علام، برنامج "أسأل المفتي"، قناة صدى البلد، https://www.youtube.com/watch?v=3NSuaa4gmlk

[31] هل الذكاء الاصطناعي حرام شرعًا؟..هاني تمام يحسم الجدل، المصري اليوم، ديسمبر 2024 https://2u.pw/FkT7e

الخالق، ولا تخرج عن كونها آلة، ولم يقصد بها العبادة والتقديس، ولم تصنع لغرض محرم.[32] وبالتالي جواز صناعة «الإنسان الآلي» استخدامه شريطة تحقيق مصلحة وعدم التعظيم أو التقديس له أو الاستخدام في مجالات سيئة.[33]

وبناءً على ما تقدم فإن نتيجة وسائط الذكاء الاصطناعي إن قامت على غلبة الظن التي تثبت بها الأحكام كانت مشروعة وصحيحة، وإن بقيت في حيز الشكوك والشبهات لم تقم بها حجة ولا يثبت بها حق ولا تقوم بها مسئولية شرعية.[34]

المطلب الثاني: التناول الإفتائي للغرض من الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامه

تنوعت الفتاوى المتناولة لكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي والغرض منه، والتي لخُصت إلى أن أي تقنية جديدة تُعدُّ سلاحًا ذا حدَّين وتتوقف مدى فائدتها على طريقة استخدامها، فيجب الابتعاد عن

استغلالها في عمليات الكذب والتزوير والغش، واستغلالها في التعلم واكتساب المهارات بما يعود بالنفع على الإنسان ومجتمعه. ومن بين موضوعات الفتاوى التي وردت في هذا الإطار ما يلي:

- **إعداد الأبحاث والمقالات**: عقب ظهور تقنية (chatgpt) ظهرت العديد من المحاولات في

---

[32] خالد الجندي: الذكاء الاصطناعي والرسم والنحت ليس فيه مضاهاة لخلق الله، المصري اليوم، فبراير 2021 https://2u.pw/Y6ftM

[33] "مستشار المفتي عن «صوفيا»: صناعة الإنسان الآلي واستخدامه جائز"، المصري اليوم، أبريل 2018 https://www.almasryalyoum.com/news/details/1282544

[34] المحاذير الشرعية لوسائط الذكاء الاصطناعي من فقه القرآن والسنة، أحمد داوود شحروري، حمزة خليل بدراو، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الخامس 2024.

إعداد الأبحاث العلمية والمقالات والكتب عن طريقها دون بذل جهد بشري، ما أدى إلى إصدار فتاوى حول حكم استخدام التقنية في ذلك الأمر، وأصدرت دائرة الإفتاء الأردنية فتوى تؤكد فيها أن الاستعانة بهذه التقنية وتوظيفها في مجال كتابة الأبحاث العلمية أو حل الواجبات المعطاة للطلبة يتوقف على نوع الجهد المبذول وينقسم إلى قسمين: أوّلًا: جهد أصليّ مقصود لذاته، وهو صياغة المعلومات، واستخلاص النتائج، وترتيب الأفكار، ومناقشة القضايا العالقة، وهذا النوع من الجهد لا يجوز للباحث إعداده عن طريق تقنية (chatgpt) وعزوه إلى نفسه بغرض إيهام المشرفين على البحث بأنه من جهده الذهني، ثانيًا: جهد شكليّ يتمثل في البحث من خلال محركات البحث لجمع المعلومات والاحصائيات وجمع المصادر والتدقيق اللغوي... إلخ، فلا حرج بالاستعانة بأي وسيلة من وسائل الذكاء الاصطناعي مما يعطي للبحث قوة، وأصالة علمية. [35]

- **تغيير الشكل والصوت**: جاءت الفتاوى لتؤكد على أهمية البعد الأخلاقي في استخدام أي تقنية جديدة، وبالتالي فرأت غالبيتها أن تغيير الأشخاص لصورهم باستخدام الذكاء الاصطناعي يجوز إذا كان لا ضرر منه بينما لا يجوز استخدامه بهدف التدليس والتزوير.[36] كما لا يجوز تغيير الصور والشكل بهدف السخرية والاستهزاء والتنمّر على الآخرين، امتثالًا لقول الله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ}** [الحجرات:

[35] حكم إعداد الأبحاث والمقالات من خلال الذكاء الاصطناعي، فتاوى بحثية، دائرة الإفتاء الأردنية، رقم الفتوى: 3781، يوليو 2023.

[36] د. علي جمعة، برنامج نور الدين والدنيا، https://2u.pw/tAN11

11].[37] وعن استخدام التقنية في تحريك صور الموتى انقسمت الآراء والفتاوى حول هذا الأمر إلى فريقين، أحدهم يمثل الشريحة الأكبر ويرى أن تحريك صور الموتى وكأنهم أحياء نوع من اللغو، وأن استعمال تقنية الحنين العميق Deep nostalgia، التي يقوم فيها الذكاء الاصطناعي، بتحويل صور الأشخاص الثابتة إلى مقاطع فيديو قصيرة، والتحكم فيها بحيث يبتسم صاحب الصورة، ويغمز بعينه، ويومئ برأسه نوعًا من العبث تقوم عليه بعض الشركات، وقد يتطور مستقبلا إلى ما هو أبعد من حركة العين والرأس، وقد يستعمل في السخرية والاستهزاء، والتزوير والتزييف للحقائق.

فيما رأى الفريق الآخر أنه ما دامت هذه الصور مأخوذة بالآلة (فوتوغرافية، أو رقمية) فهي مما يرخّص فيه كثير من أهل العلم المعاصرين، وتتأكّد الرخصة إذا كانت الصورة ناقصة الخِلْقَة نقصًا لا تمكن معه الحياة، ويعد «التزييف العميق» من أخطر تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على تشويه سمعة الآخرين عن طريق فبركة مقاطع مرئية أو مسموعة أو صور لهم بغرض ابتزازهم ماديًّا أو الطعن بها في أعراضهم وشرفهم، أو دفعهم لارتكاب أفعال محرمة، فيصبح الغرض منها الإفساد في الأرض، الأمر الذي يوجب وضع شروط وقيود عليها منعًا لاستخدامها لأغراض غير شرعية، فأي تقنية جديدة بحاجة إلى التفكير والتدير والتجربة قبل استخدامها للتعرف على مدى النفع أو الضرر الذي تحققه.

- **كتابة الواجبات التعليمية**: يهدف تكليف الطلاب بالواجبات التعليمية في الأساس إلى تدريبهم على مهارات السؤال والإجابة، وتنمية قدراتهم الإبداعية والتفكيرية. ومن هنا تبرز ضرورة التساؤل عن مدى تحقق هذه الأهداف التربوية عند لجوء الطلاب إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في إنجاز واجباتهم، وقد اعتبرت عدد من الفتاوى من

[37] ضوابط استخدام البتموجي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، دائرة الإفتاء الأردنية، رقم الفتوى: 3902، يوليو 2027.

بينها فتوى كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية بنابلس بفلسطين، أن هناك مبدأ عامًّا نتعامل به -نحن المسلمين- وهو حُرمة الغش، وعدم جواز اللجوء إليه تحت أي ظرف، ولذلك فالأمر لا يحتاج إشارة من المدرس أو تنبيها بعدم جواز النقل عن الغير في الامتحان أو الاستعانة بالذكاء الصناعي أو غيره من الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت؛ لأن الحصول على المعلومة المطلوبة في الامتحان بواسطة الذكاء الصناعي وإظهارها على أنها إجابة من الطالب هو الغش بعينه، وهذا محرم بلا خلاف استنادًا إلى قول رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ((**مَن غشّنا فليس منّا**)) رواه مسلم.

- **وصف الجنة والنار وحور العين بتقنيات الذكاء الاصطناعي**: "مع تطور الذكاء الاصطناعي وانتشاره، ظهرت مقاطع فيديو وصور تم تداولها على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، تصوّر مشاهد من الجنة والنار والحور العين، وتعتمد في ذلك على تحويل الآيات القرآنية إلى محتوى بصري مولَّد آليًا. وقد أثار هذا التوجه جدلًا واسعًا، دفع عددًا من العلماء إلى إصدار فتاوى حول مشروعيته، من أبرزها فتوى الشيخ السعودي المقيم في الإمارات الدكتور عزيز العنزي، التي قضت بعدم جواز تصوير الجنة والنار والحور العين باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، معللًا ذلك بأن ما ذكر في الجنة وما ذكر في النار يختلف اختلافا كبيرا عما هو في الدنيا، كما حذَّر الشيخ سعد بن تركي الخثلان – عضو هيئة كبار العلماء سابقًا، ورئيس مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية – من استخدام التقنيات الحديثة لربط آيات الجنة أو النار بصور تمثيلية تُنشر عبر بعض الوسائط الرقمية. وبيّن أن هذا الفعل لا يجوز، لما فيه من استخفاف بكتاب الله عز وجل، موضحًا أن عالم الآخرة يختلف جوهريًا عن عالم الدنيا، وأن الجنة لا يمكن تصوّر حقيقتها وفق الإدراك البشري

المحدود، مستشهدًا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((**فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**)). (رواه البخاري ومسلم).

نماذج من الصور المتداولة حول وصف الجنة والنار وحور العين بالذكاء الاصطناعي

- **مراقبة الهلال ورؤيته والحساب الفلكي باستخدام الذكاء الاصطناعي**: تناولت بعض الفتاوى والآراء حكم رؤية الهلال باستخدام تقنيات تكنولوجية متقدمة، والتي كان من أبرزها تقنية السي سي دي (CCD) بالمملكة العربية السعودية، وأفتى في تلك المسألة الداعية سعد الخثلان موضحًا أن هذه التقنية الحديثة للرؤية يمكن أن يرى عن طريقها الهلال نهارًا وفكرتها تجميع الصور، وتجمع بطريقة معينة وتعالج، وهي ترسل على مدار الشهر، وفيها تفصيلًا إذا كانت الرؤية حية مباشرة للهلال فهذه رؤية معتبرة شرعًا إذا كانت بعد غروب الشمس، أما إذا كانت الرؤية بطريق تجميع الصور وتكديسها وتجميعها لتكوين الهلال فهي غير مقبولة شرعًا، وفي الوقت الحاضر لا يمكن أن يرى الهلال عبر هذه التقنية إلا نهارًا، والرؤية لا بد أن تكون بعد غروب

الشمس؛ لذا لا تصلح هذه التقنية حاليًا، لكن في المستقبل ومع تطور التقنية فقد تقبل، ويتوقف ذلك على دراسة المجامع الفقهية لها.

المطلب الثالث: التناول الإفتائي للتكسب من الذكاء الاصطناعي

تولي الشريعة الإسلامية أهمية قصوى للشفافية والوضوح وفهم النوايا والروابط السببية لإصدار الأحكام الشرعية، خاصة في المعاملات المالية حيث تتطلب صحة العقد وسلامة المعاملة ووضوح المسؤولية. عندما تكون عملية اتخاذ القرار في نظام الذكاء الاصطناعي مبهمة، يصبح من الصعب للغاية التأكد مما إذا كانت المعاملة تلتزم بالفعل بمبادئ الشريعة (مثل غياب الغرر والغش)، أو تحديد المسؤولية بشكل صحيح في حال حدوث أخطاء أو أضرار، هذا الغموض في أنظمة الذكاء الاصطناعي يؤثر بشكل مباشر على تطبيق القواعد الفقهية المتعلقة بالشفافية والمسؤولية وصحة العقود، وبناء على ذلك فإن هناك قواعد فقهية وأصولية حاكمة للتكسب من الذكاء الاصطناعي كالآتي:

- قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة".
- قاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد".
- قاعدة "لا ضرر ولا ضرار".

وتعد الشروط المنعقدة بين الطرفين (البائع والمشتري)، هي الحاكم والمعيار الأساسي في تحديد مدى أحقية الشخص في استخدام تلك التقنيات للتربح منها، وقد أفادت عدد من الآراء الفقهية أنه إذا لم يشترط الطرف الطالب للخدمة أن يقوم الشخص بالعمل بنفسه فلا حرج في استعمالها لتسهيل الأعمال والتربح.

وبناءً على قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"، فإن إنشاء تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها مباح في الأصل، وبالتالي، فإن تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والانخراط

في التسويق الإلكتروني باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وكتابة المحتوى، وتعديل الفيديوهات، أو إنشاء الموسيقى باستخدام هذه التقنيات، تُعد جميعها طرقًا مشروعة لكسب المال وتُعدُّ قدرات الذكاء الاصطناعي في تحسين الحملات الإعلانية، وتحليل بيانات العملاء الضخمة، وتحديد الجماهير المستهدفة بدقة ، أمورًا مفيدة ومباحة وبالمثل، فإن استخدامه في خدمات الكتابة الاحترافية، وتسريع تطوير البرمجيات، وتعزيز استشارات إدارة علاقات العملاء والمبيعات يندرج ضمن الأنشطة المباحة، شريطة التزامها بالضوابط الشرعية، ولجواز التربح من الذكاء الاصطناعي، يجب الالتزام بضوابط عامة مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية:

- خلو السلعة من المحرمات
- عدم الغش والخداع.
- لا ضرر ولا ضرار.
- حفظ حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الرابع: التجارب المعاصرة في استغلال الذكاء الاصطناعي في المجال الديني والإفتائي

على الرغم من أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء لا يزال محدودًا وفي طور التطوير ولا يزال في مراحله الأولى، فإن هناك بعض البلدان التي بدأت في استخدامه في تحليل النصوص الدينية والفتاوى وربط أنظمته بمصادر موثقة للفتاوى والتفاسير الشرعية وتوجيهها بواسطة خبراء في العلوم الشرعية والفقهاء المتخصصين، وجاء في مقدمتها المملكة العربية السعودية التي اتجهت إلى استخدام "الروبوتات" في العديد من الأمور المتعلقة بتنظيم الحج والعمرة، فرأينا "الروبوت المقتي "، و"الروبوت التوجيهي" الذي يرشد الزوار والمعتمرين

لأداء المناسك، وروبوت يوزع المصاحف على الحجاج، وإطلاق بوابة افتراضية لزيارة المسجد النبوي عن بعد.. وغيرها، وجاء "روبوت الفتوى الآلي" تحت مسمى "منارة" وتميز بقدرته على التواصل المرئي عن بُعد بين السائل والمفتي على مدار 24 ساعة، والعمل بنظام تحكم آلي وفق مسارات مبرمجة ومستشعرات حركة حساسة؛ لتسهيل تواصل الحجاج مع المفتين وتقديم التوعية والإرشاد المتعلقة بمناسك الحج.[38]

وشهدت أيضا دولة الإمارات محاولات وتجارب في هذا المجال، فكانت أول من أطلقت توثيق عقد الزواج بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي تماشيا مع اتفاق المذاهب الأربعة، كما أطلقت إمكانية الاستفسار عن فتوى عبر المجيب الذكي الافتراضي (راشد)، وذلك من الموقع الإلكتروني والتطبيق الذكي لمجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، وتعتمد الخدمة على الذكاء الاصطناعي في تحليل السؤال واقتراح الإجابة المناسبة من خلال الأرشيف الإلكتروني للمجلس والذي يزيد على خمسة ملايين فتوى عبر القنوات المختلفة.[39]

وأيضًا أطلقت دائرة الإفتاء العام الأردنية خدمة الاتصال المرئي عبر الروبوت في مركز الخدمات الحكومية – فرع المقابلين في عام 2023، لتتيح هذه الخدمة للمواطنين الحصول على استشارات إفتائية مباشرة من خلال روبوت مزود بتقنيات حديثة، مما يسهم في تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد للمستفتيين.

---

[38] رئيس الشؤون الدينية يدشن "روبوت منارة" لإجابة السائلين في المسجد الحرام، وكالة الأنباء السعودية، مارس 2025 https://www.spa.gov.sa/N2275853

[39] فتاوى الشات بوت، مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي https://fatwauae.gov.ae/ar/service/Chatbot-fatwas

ويتبيَّن من العرض السابق أن التجارب المعاصرة في توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي ما زالت في بداياتها، إلا أنها تمثل خطوات أولية مهمة في مسار التحول الرقمي للخدمات الدينية، خاصة في الدول التي تتبنى رؤية مستقبلية في تسخير التقنية لخدمة الشأن الشرعي، ورغم هذه المبادرات الطموحة، فإن نجاح هذا التوجّه مرهون بعدة عوامل، أبرزها: ضمان الانضباط الشرعي للمخرجات، وتفعيل الرقابة العلمية من الفقهاء، وتوسيع بنية البيانات المعتمدة، وضمان الشفافية والتحديث المستمر للأنظمة. وهو ما يجعل هذه التجارب في حاجة دائمة إلى تقويم علمي وفقهي لضمان سلامة المسار، وتقديم نموذج متوازن يجمع بين الأصالة والابتكار.

المبحث الخامس

الرؤية الاستشرافية وسبل مواكبة مؤسسات الفتوى لتطورات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مسائل شرعية مستجدة تحتاج إلى بحث وتأصيل

مع التسارع الكبير في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوسع تطبيقاتها، ظهرت العديد من المسائل الشرعية المستجدة التي تستدعي البحث والتأصيل الفقهي العميق، نظرًا لحداثتها وتعقيدها وتداخلها مع القيم الدينية والأحكام التكليفية، وذلك بهدف تأصيل منهج علمي رصين يجمع بين مقاصد الشريعة وفهم طبيعة التكنولوجيا الحديثة، لتقديم رؤى اجتهادية تراعي حاجات العصر دون الإخلال بالثوابت، وفي هذا البحث نقدم عددًا من التساؤلات الشائكة التي أثارت حيرة وترددًا لدى البعض منذ بداية ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته، ويمكن عرضها فيما يلي:

- ما الآثار الشرعية والاجتماعية المترتبة على استبدال العنصر البشري بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهل يجوز إمامة روبوت للمصلين مستقبلًا؟
- هل ستُفرض الزكاة والضرائب على الروبوتات لاستبدالها مكان البشر؟
- حكم استخدام البعض تطبيقات الهواتف (مثل تطبيق "المواريث" أو "سهم" أو "مكنون" وغيرها) عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، المتخصصة في حساب المواريث ونسب الزكاة دون اللجوء للعلماء والمفتين؟
- حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم فتاوى معاصرة لعلماء متوفين؟
- ما حكم إتلاف أجهزة الذكاء الاصطناعي

إذا سببت أخطاء، قياسًا على قول بعض العلماء من إتلاف شجرة أو قتل حيوان يتبرك به الناس أو يتخذونه إلهًا؟

- كيف نرد على أصحاب الشبهات الإلحادية القائلين بتفوق خدمات الذكاء الاصطناعي على قدرة الله، بحسب زعمهم؟ -

انتشر الحديث عن إصدار ما يسمى بـ "الروبوت الحامل"، فما حكمه وهل سيأخذ حكم الرحم الصناعي أم سيكون له أحكام مختلفة؟

- هل يمكن الاعتماد على الأنظمة الذكية في اتخاذ قرارات طبية حساسة، مثل تشخيص الأمراض أو اتخاذ قرارات في حالات الطوارئ؟

- حكم بيع الأحماض النووية لشركات أدوية لاستخدامها كعلاج عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

- حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين النسل أو تحديد نوعه أو لونه وما شابه؟ وحكم استخدام تطبيق يكشف شكل الإنسان بعد عدة سنوات؟

- حكم تركيب الأطراف الصناعية الروبوتية لجسم الإنسان؟

- حكم إجراء عمليات زرع شريحة الذكاء الاصطناعي التي يمكن من خلالها تغيير مزاج الشخص تجاه الآخرين من خلال التحكم في كيمياء المخ؟

- حكم تحديد «السلوك الإرهابي» أو «الشخصيّة الإجرامية» للأفراد باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي المتعلقة بتقنية "التعرُّف على ملامح الوجه"؟

- حكم تكوين الأفراد لصداقات مع الروبوتات الآلية والدردشة معهم؟

- حكم الانتقال إلى العالم الافتراضي وخلق

حياة جديدة مختلفة عن الواقع عبر تلك التقنيات؟ - حكم استخدام الروبوتات في مراقبة سلوكيات الأفراد وهل يُعدُّ ذلك انتهاكًا للخصوصية؟

المطلب الثاني: توصيات تطوير العمل المؤسسي الإفتائى لمواكبة عصر الذكاء الاصطناعي

أصبح لزامًا على المؤسسات الإفتائية أن تطوّر أدواتها وهياكلها وآليات عملها، بما يضمن استمرارها في أداء دورها الشرعي والتوعوي بكفاءة وفاعلية. ولم يعد كافيًا الاعتماد على الأساليب التقليدية في إصدار الفتاوى أو إدارة الشأن الديني، بل بات من الضروري تبني رؤى استراتيجية جديدة تُمكّن هذه المؤسسات من التفاعل الواعي مع المتغيرات التقنية، وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه التوصيات والمقترحات لتضع بين يدي صانعي القرار والخبراء في المجال الإفتائي خارطة أولية للإصلاح والتطوير، بما يواكب مستجدات العصر دون تفريط في الثوابت الدينية، كما يلي:

- ضرورة سعي المؤسسات الإفتائية نحو ابتكار أدوات وتقنيات للذكاء الاصطناعي يقوم على برمجتها المتخصصون في مجال الفتوى بمساعدة مبرمجين وخبراء تقنية حتى يتم برمجتها بالشكل الذي يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية وإصدار الأحكام الشرعية الصحيحة وخلو تلك التقنيات من أي نزعات عنصرية أو متطرفة تسيء لتعاليم الإسلام الحنيف ومبادئه السمحة.
- بناء الوعي للشخصية الإسلامية المعاصرة، فإعادة نشر المؤسسات الدينية للقيم والمبادئ والأخلاق الإسلامية النابعة من القرآن الكريم والسنة المطهرة يسهم في بناء الوعي وتشكيل الشخصية الإسلامية المعاصرة لدى الشباب مما يضمن عدم التعاطي مع الثورة الرقمية إلا بالطريقة المثلى التي تعود على الأمة بالنفع والخير.

- ضرورة إجراء تجارب رسمية ومنهجية على آلية إصدار الفتاوى باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال دراسة كيفية تعامل هذه الأنظمة مع النصوص الشرعية، ومدى قدرتها على التأصيل الفقهي، وتحليل التفاوت في الإجابات باختلاف المدخلات والسياقات. وينبغي أن يصاحب هذه التجارب بحث علمي مفصل يُقيِّم حجم النفع والضرر الناتج عن هذا التوجّه، مع مراعاة الضوابط الشرعية والمنهجية التي تحكم العملية الإفتائية.
- إعداد قوانين ولوائح صارمة تفرض عقوبات على الشركات التي تبتكر تقنيات وبرامج تروج للإسلام بصورة سلبية وتضر بالمسلمين، وعلى الجانب الآخر السعي نحو ابتكار نماذج مماثلة لنشر تعاليم الدين الإسلامي السمحة.
- أصبح لزامًا التأكيد على أهمية إيلاء الفتاوى المتعلقة بالقضايا التكنولوجية مزيدًا من الاجتهاد الفقهي والبحث والتنقيح، والابتعاد عن السطحية في الإجابة على الأسئلة الإفتائية المتعلقة بها، والتأكيد على مبدأ "المفتي المتخصص" الذي يمتلك قدرات قوية على قراءة الواقع واستشراف المستقبل، والتأكيد على ضرورة "مأسسة الإفتاء"، وخاصة في المسائل الجدلية التي تحتاج إلى اجتهاد جماعي؛ لترجيح واختيار الفتوى الأصوب والأرجح.
- ضرورة أن يكون الذكاء الاصطناعي محل اهتمام المؤسسات الدينية في الدول الغربية خلال الفترة القادمة بشكل أكبر، منعًا لاستغلال الأدوات والأبحاث العلمية المرتبطة به في الهجوم على المسلمين وتحريف تعاليم الشريعة الإسلامية.
- الدعوة إلى انعقاد مؤتمرات وندوات واتفاقيات دولية تخرج بتوصيات ملزمة للجميع يكون هدفها الأساس (التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة).

- ضرورة مراقبة المحتوى المقدّم للأطفال عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي والبحث في مضمونه، مع توفير المؤسسات الدينية منصات مشابهة بديلة.
- استخدام خوارزميات التطرف للكشف عن المحتوى المتطرف المتداول عبر تلك التقنيات والتعامل معه.

نتائج البحث

- الذكاء الاصطناعي سيلعب دورًا مهمًا في التأثير على الحقل الإفتائي مستقبلًا، ولكنه لن يحل محل المفتين بشكل كامل، وسيظل بحاجة إلى تدخل وإشراف بشري لضمان توافق الفتاوى مع الأحكام الشرعية الصحيحة والسياقات الدينية والثقافية، فالإفتاء ليس مجرد استنباط آلي للحكم بل يستند إلى الشروط العلمية والروحية التي تعتمد على العلم الشرعي الراسخ وفهم الواقع وتحمل المسؤولية الأخلاقية والشرعية عن الفتوى أمام الله والجميع.
- رغم قدرة تلك التقنيات على تجميع وعرض النصوص وأقوال الفقهاء، لكنه لا "يفهم" النصوص كما يفهمها الفقيه المجتهد، ولا يستطيع إدراك السياقات الاجتماعية والنفسية المعقدة له.
- إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي لا يخلو من المخاطر، كما لا يخلو من الفرص؛ فهو يحمل في طياته إمكانات كبيرة يمكن توظيفها لتحسين جودة الفتوى وسرعة الوصول إلى المعلومات الشرعية، لكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالتحقق من مصادر الفتوى، وضمان موثوقية النتائج، والحفاظ على المقاصد الشرعية.
- يمكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي مستقبلا كأداة مساعدة لعلماء الدين، من خلال عدة طرق، منها (توفير ترجمة وشرح للكلمات والمفاهيم والمصطلحات الشرعية- تجميع المصادر والكتب الشرعية والفقهية -توفير الإجابات السريعة والاستشارات الفقهية الأولية).

- تواجه العديد من المؤسسات الإفتائية تحديات تتعلق بصعوبة مخاطبة المسلمين في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي فإن استغلال ميزة الترجمة الآلية للنصوص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي سيلعب دورًا قويًا في مساعدة المجتمعات غير الناطقة باللغة العربية من فهم وتفسير النصوص الدينية بطريقة أكثر سهولة ويسر مما يسهم في توفير فتوى عابرة للحدود تساعد المسلمين المقيمين في الخارج من الحصول على الفتوى الصحيحة من مصادرها الرسمية الموثقة.
- رغم الفوائد المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي، إلا أنه يمكن أن يحمل في طياته العديد من التأثيرات السلبية ونقاط الضعف كإمكانية انتشار الأمية الدينية والانفصال الروحي بين المفتي والمستفتي وتراجع الذهاب إلى دور العبادة، وسهولة تعرض تلك الآلات للاختراق والإزالة التلقائية للفتاوى والآراء الدينية المعتدلة ونشر الفتاوى والآراء المتشددة من قبل الجماعات المتطرفة.
- في الوقت الذي يجب أن يتحرر فيه المفتي من الهوى ويخلص النية لله عند إصدار فتواه، يتأثر الذكاء الاصطناعي بالتحيزات البرمجية والخلفيات الدينية للقائمين عليه.
- يطرح ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء إشكالية تتعلق بمسؤولية الفتوى، التي انتقلت من جهة المفتي إلى المستفتي، إذ لم يعد النظام الذكي يميز بدقة بين الفروق الدقيقة في طريقة طرح الأسئلة، وهو ما يجعل صيغة السؤال عاملًا حاسمًا في تحديد نوع الإجابة، وبالتالي قد يتحمل المستفتي وزر سوء صياغة سؤاله أو استخدامه في غير موضعه.
- يعد الذكاء الاصطناعي سلاحًا ذا حدَّين فيما يتعلق بظاهرة "فوضى الفتاوى"، فقد يكون سلاحًا فتّاكًا يزيد من الفوضى الإفتائية؛ لعدم قدرته على التفريق بين ما هو

صحيح وما هو زائف، وفي المقابل يمكن أن يسهم في تتبع مصادر انتشار الشائعات والفتاوى المغلوطة ومن ثم الحد منها.

- الفتوى تحتاج إلى نوع من التشاور والمراجعة، وهو ما يفتقره الذكاء الاصطناعي.
- كشفت عينة التحليل والرصد أن الاهتمام الإفتائي بتقنيات الذكاء الاصطناعي تركز حول ثلاثة محاور رئيسة؛ جاء في مقدمتها "بيان مشروعية الذكاء الاصطناعي والحكم الشرعي للتركيبة الهيكلية للروبوت"، بنسبة بلغت (48٪)، تلاها "كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي والغرض من توظيفه" بنسبة (37٪)، أما المحور الثالث فتمثل في حكم التكسب المالي من هذه التقنيات، وبلغت نسبته (15٪).
- (إعداد الأبحاث والمقالات وتغيير الشكل والصوت وكتابة الواجبات التعليمية ووصف الجنة والنار وحور العين بتقنيات الذكاء الاصطناعي ومراقبة الهلال ورؤيته والحساب الفلكي) من أبرز الموضوعات التي تناولتها الفتاوى المهتمة بكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الحياة العامة.
- قد تُعزى قلة نسبة الفتاوى التي تناولت موضوع الذكاء الاصطناعي مقارنة بغيره من المجالات إلى كونه مجالًا حديث العهد نسبيًّا، ولا يزال غير شائع لدى كثير من المؤسسات الإفتائية، مما يتطلب مزيدًا من الوقت والجهد للبحث والدراسة واستنباط الأحكام الشرعية الدقيقة. كما أن تشعب موضوعاته وتنوع قضاياه يستلزم التروي والتعمق في دراستها من مختلف الزوايا. يضاف إلى ذلك أن محدودية انتشار هذه التقنيات في المجتمعات العربية أسهمت في ضعف تفاعل الناس مع القضايا الأخلاقية والشرعية المرتبطة بها. ومع ذلك، من المتوقع مع استمرار تطور هذه التقنيات واتساع نطاق استخدامها أن يتزايد الاهتمام بالمسائل الأخلاقية والفقهية

المتصلة بها، وأن نشهد في السنوات المقبلة نموًّا في عدد الفتاوى والبحوث المعنية بها.

- غالبية الفتاوى الرسمية وغير الرسمية اتفقت على مشروعية الذكاء الاصطناعي بشكل عام بوصفه علمًا من العلوم ما لم يتضمن محظورات شرعية أو يضر بالإنسان.
- التجارب المعاصرة في توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي في الدول العربية لا تزال في بداياتها، إلا أنها تمثل خطوات أولية مهمة في مسار التحول الرقمي للخدمات الدينية، ونجاح هذا التوجّه مرهون بعدة عوامل، أبرزها: ضمان الانضباط الشرعي للمخرجات، وتفعيل الرقابة العلمية من الفقهاء، وتوسيع بنية البيانات المعتمدة، وضمان الشفافية والتحديث المستمر للأنظمة.

وختامًا، فإن استثمار هذه التقنيات يحتاج إلى بيئة تشريعية وأخلاقية واضحة، وإلى تطوير قدرات المؤسسات الدينية والعلماء في التعامل مع هذه التحولات بما يضمن الإفادة القصوى منها ويقلل من مخاطرها. وعليه، يوصي البحث بضرورة تبني رؤى استراتيجية تضمن التكامل بين الاجتهاد البشري والأدوات التقنية؛ لبناء نموذج إفتائي معاصر يحافظ على الأصالة ويواكب متطلبات العصر.

المراجع والمصادر

أولًا: الكتب والمراجع التراثية والفقهية

1. ابن حمدان الحنبلي، أبو عبد الله أحمد بن شبيب، صفقة الفتوى والمفتي والمستفتي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط3، 1391هـ.
2. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج1، ص 41.
3. أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، 12/ 121.
4. عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر الأسيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.
5. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 2001م.
6. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1983م.
7. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط جديدة، 1995.
8. محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ.
9. محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير، دمشق، 2004م.
10. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت.

ثانيًا: الكتب والدراسات المعاصرة والأكاديمية

1. سارة محمد داغر، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات، رسالة ماجستير، جامعة ميسان، 2023.
2. صلاح عثمان، نحو أخلاقيات الآلة.. تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديات اتخاذ القرار، المركز العربي للبحوث والدراسات، يوليو 2022.
3. طه أحمد الزيدي، ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية في فقه الأحوال الشخصية، كلية الإمام الأعظم، مارس 2025.
4. عبد الرحيم عبد المولى، الضوابط الشرعية لتسويق أنظمة الذكاء الاصطناعي، جامعة الزقازيق.
5. علي جمعة، البيان لما يشغل الأذهان، ج2، دار المعارف، 2015، ص 145.
6. علي جمعة، بحث الإفتاء (حقيقته وآدابه ومراحله)، مؤتمر المجمع الفقهي الإسلامي، ص7.
7. علي جمعة، صناعة الإفتاء، ص 94-95.
8. علي محمود الزقيلي، "ضوابط الإفتاء"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، م3، ع3، 2006، ص 143-153.
9. مطلق جاسر الجاسر، "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: حكمه الشرعي وأثره"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد خاص، 2024، ص 227.
10. ملا عبد الله سعيد كرتكي، ضوابط الإفتاء في وسائل الاتصال الحديثة، اتحاد علماء الدين الإسلامي بكردستان، يناير 2014.
11. نور عثمان المصري، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات التعليمية، جامعة الشرق الأوسط، 2022.

ثالثًا: المجلات والتقارير والمؤسسات الرسمية

1. "الذكاء الاصطناعي"، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، مارس 2021.
2. "ضوابط الإفتاء في أجهزة الإعلام والوسائط الإلكترونية"، مجلة كلية الدعوة والإعلام، العدد (4)، 1440هـ.
3. أحمد داوود شحروري، وحمزة خليل بدراو، "المحاذير الشرعية لوسائط الذكاء الاصطناعي"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، م5، 2024.
4. الفتوى والإعلام الجديد، المؤشر العالمي للفتوى، دار الإفتاء المصرية، 2022.
5. مجلة جسور، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، العدد 20.

رابعًا: الفتاوى والمواقع الإلكترونية

1. ضوابط استخدام البتموجي في وسائل التواصل، دائرة الإفتاء الأردنية، فتوى رقم 3902، يوليو 2027.
2. فتاوى بحثية، دائرة الإفتاء الأردنية، فتوى رقم 3781، يوليو 2023.
3. مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، فتاوى الشات بوت: https://fatwauae.gov.ae/ar/service/Chatbot-fatwas
4. مستشار المفتي: صناعة الإنسان الآلي جائزة، المصري اليوم، أبريل 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1282544

5. المفتي: الذكاء الاصطناعي لا يدرك طبيعة الإفتاء، اليوم السابع، 2025: https://2u.pw/WYTNZ

6. الهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي، "نبذة عن الذكاء الاصطناعي": https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx

خامسًا: المقاطع الإعلامية والبرامج

1. خالد الجندي، "الرسم بالذكاء الاصطناعي"، المصري اليوم، فبراير 2021: https://2u.pw/Y6ftM

2. شوقي علام، برنامج "أسأل المفتي"، قناة صدى البلد: https://www.youtube.com/watch?v=3NSuaa4gmlk

3. علي جمعة، برنامج "نور الدين والدنيا": https://2u.pw/tAN11

4. هاني تمام، "هل الذكاء الاصطناعي حرام شرعًا؟"، المصري اليوم، ديسمبر 2024: https://2u.pw/FkT7e

سادسًا: المقالات الإخبارية المتنوعة

1. "رئيس الشؤون الدينية يدشن روبوت منارة"، وكالة الأنباء السعودية، مارس 2025: https://www.spa.gov.sa/N2275853

2. "زوجان هنديان يخططان لأول زفاف في الميتافيرس"، صحيفة الشرق الأوسط، يناير 2022: https://2u.pw/JN0Pi

3. تغريـــدة: تجربـــة الحصـــول علـــى فتـــوى مـــن الـــذكاء الاصـــطناعي:

https: / /x.com /aibrahem1402 /status /1933534188268916927